The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. ١٠,N.١, P P. 476-501
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٠، العدد٤، ٢٠١٨ ص ص ٥٠١-٤٧٦

The investment environment and its role in attracting investment The United Arab Emirates is a model

البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً

*أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي **د. حسيب عبد الله الشمري

Abstract : The UAE has been keen to provide the right environment for attracting foreign investment to achieve sustainable economic development. This is confirmed by the vision of the UAE 2021, which noted that building a sustainable and diversified economy is by stimulating entrepreneurship and attracting foreign direct investment.

Accordingly, the State has developed the laws and regulations on investment and the investment environment, such as the Commercial Companies Law No. (2) of 2015, which covers all matters related to regulating the business of commercial companies in accordance with international variables, especially with respect to the regulation of governance and protecting the rights of shareholders and partners. , The development of holding companies, the right to issue securities for the public subscription of joint stock companies, and the organization of contracts for the establishment of companies with limited liability.

The favorable investment environment in the UAE economy has contributed to attracting more foreign direct investment. The value of foreign investment in the UAE has increased from about 1.9 billion dollars in 2001 to about 11 billion dollars by 2015, (US $ 111 billion), which constitutes 13.6% of the total FDI inflows to Arab countries.

The growth of this development ranked the UAE among the top 30 economies globally in the overall index to ensure investment attractiveness, ranking 29th in the Investment Guarantee Index for 2016.

In this research we will discuss the legislative and institutional framework and the analysis of the investment environment based on a guarantee index for investment attractiveness. As well as a statement of the implications for FDI inflows to the UAE.

*استاذ الاقتصاد – المعهد الدبلوماسي بقطر

**عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة سومر

المستخلص اهتمت دولة الإمارات العربية بتوفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو ما أكدت عليه رؤية الإمارات ٢٠٢١ التي أشارت إلى إن بناء اقتصاد مستدام ومتنوع يتم من خلال تحفيز ريادة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وعليه، فقد قامت الدولة بتطوير القوانين واللوائح المعنية بالاستثمار والبيئة الاستثمارية، كقانون الشركات التجارية رقم (٢) لعام ٢٠١٥: الجامعٌ للعديد من المسائل المتعلقة بتنظيم عمل الشركات التجارية طبقاً للمتغيرات العالمية وخاصة ما يتعلق بتنظيم قواعد الحوكمة وحماية حقوق المساهمين والشركاء، وتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات، واستحداث الشركات القابضة، وحصر حق طرح أوراق مالية للاكتتاب العام للشركات المساهمة، وتنظيم عقود تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة

وقد ساهمت البيئة الاستثمارية المناسبة في الاقتصاد الإماراتي في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي الوارد لدولة الإمارات من قرابة (١.٩) مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو (١١) مليار دولار عام ٢٠١٥ كما وصل رصيد هذه الاستثمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٥ نحو(١١١) مليار دولار وهو ما يشكل (١٣.٦%) من مجمل أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية.

وكان حصاد هذا التطور أن صنفت دولة الإمارات ضمن أفضل (٣٠) اقتصاداً على الصعيد العالمي في المؤشر العام لضمان جاذبية الاستثمار، حيث جاءت بالمرتبة (٢٩) في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للعام ٢٠١٦.

وسوف نتناول في هذه البحث الإطار التشريعي والمؤسسي، وتحليل البيئة الاستثمارية بالاعتماد على مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. وكذلك بيان انعكاسات ذلك على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المقدمة : يُعد موضوع البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار أحد أهم الموضوعات التي حظيت بالاهتمام من مختلف الاقتصادات المتقدمة والنامية، وكذلك المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية والإقليمية ذات الصلة بدراسات بيئات الاستثمار وضمانه، والتي وضعت المؤشرات الخاصة بجاذبية الاستثمار وضمان الاستثمار، كما قامت الدول بإنشاء المؤسسات التي تعنى بالترويج للاستثمار وجذبه.

اهتمت دولة الإمارات العربية بتوفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو ما أكدت عليه رؤية الإمارات ٢٠٢١ التي أشارت إلى إن بناء اقتصاد مستدام ومتنوع يتم من خلال تحفيز ريادة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وفي هذا الإطار، فقد قامت الدولة بتطوير القوانين واللوائح المعنية بالاستثمار والبيئة الاستثمارية، كقانون الشركات التجارية رقم (٢) لعام ٢٠١٥: الجامعٌ للعديد من المسائل المتعلقة بتنظيم عمل الشركات التجارية طبقاً للمتغيرات العالمية وخاصة ما يتعلق بتنظيم قواعد الحوكمة وحماية حقوق المساهمين والشركاء، وتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات، واستحداث الشركات القابضة وكذلك القانون الاتحادي رقم (٤) لعام ٢٠١٢ بشأن التنافسية، وهي الأن بصدد إصدار قانون جديد ينظم الاستثمار الأجنبي يتماشى مع تبني الدولة لسياسات التنويع الاقتصادي الذي يمثل الحل الأمثل لتحقيق تنمية مستدامة في مستقبل أقل اعتماداً على الموارد النفطية، كما وقامت الدولة بإنشاء المناطق الحرة في أنحاء البلاد كافة التي أسهمت بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية.

وقد ساهمت البيئة الاستثمارية المناسبة في الاقتصاد الإماراتي في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي الوارد لدولة الإمارات من قرابة (١.٩) مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو (١١) مليار دولار عام ٢٠١٥ كما وصل رصيد هذه الاستثمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٥ نحو(١١١) مليار دولار وهو ما يشكل (١٣.٦%) من مجمل أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية.

وكان حصاد هذا التطور أن صنفت دولة الإمارات ضمن أفضل (٣٠) اقتصاداً على الصعيد العالمي في المؤشر العام لضمان جاذبية الاستثمار، حيث جاءت بالمرتبة (٢٩) في المؤشر العام لضمان جاذبية الاستثمار للعام ٢٠١٦.

هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعريف بالبيئة الاستثمارية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبيان أهميتها في جذب الاستثمارات بمختلف أنواعها.
- بيان الإجراءات والتشريعات ذات العلاقة بالبيئة الاستثمارية في دولة الإمارات.
- تحليل الواقع الاستثماري وجاذبية الاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- الخروج بتوصيات تضمن تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار، وتعزز من جهود الدولة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

اهمية البحث:

يُعد موضوع البيئة الاستثمارية احد اهم الموضوعات التي حظيت باهتمام دولة الامارات العربية المتحدة حيث عملت على تطوير القوانين واللوائح مثل قانون عمل الشركات التجارية ، قانون المنافسة وقانون الاستثمار الاجنبي ايمانا منها بان بناء اقتصاد مستدام ينطلق من البيئة الجاذبة للاستثمارات الاجنبية بشكليها.

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها بأنه كلما تحسنت البيئة الاستثمارية، كلما ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المؤشرات ذات الصلة بالبيئة الاستثمارية وضمان جاذبية الاستثمار، بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمناخ الاستثمار في البلدان العربية الصادرة عن لمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وتقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" الأنكتاد".

محتويات البحث :

نتناول في هذه البحث بيان الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة لبيئة الاستثمار، وتحليل البيئة الاستثمارية من خلال بعض المؤشرات الدولية ذات الصلة بالمناخ الاستثماري وقياس تأثير ذلك بالاعتماد على المؤشر العام لضمان جاذبية الاستثمار، وتسليط الضوء على السياسات والإجراءات المحفزة للاستثمار التي تبنتها حكومة الإمارات وانعكاساتها على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أولاً- الإطار العام التشريعي والمؤسسي:

يُنظم عمل النشاط الاقتصادي بقطاعاته كافة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال جملة من التشريعات والأنظمة التي تؤثر على بيئة الاستثمار سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفيما يلي توضيحاً لذلك:

١) التشريعات والقوانين:

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتشريع العديد من القوانين التي تسهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار كقانون رأس المال الأجنبي وقانون مكافحة الغش، وقانون الشركات، وقانون العمل، وقانون المصرف المركزي، وقانون المنافسة، وقانون حماية الملكية الفكرية وغيرها من القوانين التي تشجع على إيجاد مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية، وفيما يلي بيان بأهم هذه القوانين:

أ) قانون المنافسة رقم (٤) لعام ٢٠١٢:

يهدف القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠١٢ بشأن تنظيم المنافسة إلى تعزيز المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية من خلال توفير بيئة محفزة للمنشآت من أجل تعزيز الفاعلية والتنافسية ومصلحة المستهلك وتحقيق تنمية مستدامة في الدولة والمحافظة على سوق تنافسية محكومة بآليات السوق بما يتفق مع مبدأ الحرية الاقتصادية من خلال حظر الاتفاقيات المقيدة وحظر الاعمال والتصرفات التي تقضي على إساءة الاستغلال لوضع مهيمن، ومراقبة عمليات التركز الاقتصادي وتجنب كل ما من شأنه الإخلال بالمنافسة أو الحد منها أو منعها (http://www.economy.gov.ae/LawsAndRegulations).

ب) قانون الشركات التجارية رقم (٢) لعام ٢٠١٥:

يُعد تشريع قانون الشركات التجارية الجديد نقلة نوعية في الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الإماراتي لما تضمنه من تغيرات تواكب المستجدات الحاصلة في بيئة الأعمال بدولة الإمارات. وتُستند في ذات الوقت على أفضل الممارسات العالمية في مجال قانون الشركات. وينسجم القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية مع رؤية الإمارات ٢٠٢١ في عنصرها الثالث والذي على أكد ضرورة صياغة الأطر القانونية وتقديم الخدمات الحكومية بما يوفر بيئة فعالة تحتاجها المؤسسات كي تنمو وتزدهر وتسوق أفكارها المبدعة.

أن من أهم مزايا القانون والذي يتضمن (٣٧٨) مادة موزعة على (١٢) فصلاً هو أنه جامعٌ للعديد من المسائل المتعلقة بتنظيم عمل الشركات التجارية طبقاً للمتغيرات العالمية وخاصة ما يتعلق بتنظيم قواعد الحوكمة وحماية حقوق المساهمين والشركاء، وتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات، واستحداث الشركات القابضة، وحصر حق طرح أوراق مالية للاكتتاب العام للشركات المساهمة، وتنظيم عقود تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة (وزارة الاقتصاد، قانون الشركات التجارية رقم (٢) لعام ٢٠١٥).

ج) قانون الاستثمار الأجنبي:

تنظم أنشطة الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات بموجب القانون الاتحادي للاستثمار المعمول به في سبع إمارات والذي يحل محل القوانين "المحلية" بكل إمارة. بالإضافة لذلك، يوجد بكل إمارة مناطق حرة لكل منها قوانينها وتشريعاتها الخاصة التي قد تختلف عن قوانين الإمارات المتحدة (وتختلف أيضًا من منطقة حرة لأخرى مع وجود كثير من العناصر المشتركة) حيث أنها قد تم صياغتها لتسهيل ممارسة الأعمال للأجانب. على سبيل المثال (مركز دبي المالي العالمي – المنطقة الحرة للخدمات المالية)، تم الاستعانة بالقانون الإنجليزي كقانون سائد بهدف تسهيل هذه الأنشطة.

ويسمح النظام الأساسي للشركة والقوانين بممارسة العديد من الأنشطة للشركة الواحدة. يتم ترخيص النشاط لكل كيان مذكور أعلاه على النحو التالي:

- بالنسبة لشركة منطقة حرة، يجب الحصول على ترخيص تجاري لكل نشاط ستمارسه الشركة كالاستشارات أو التجارة، إلخ ويَسمح بحيازة الأسهم أو مشاركة رأس المال.
- بالنسبة للشركات الخارجية، يُسمح بممارسة العديد من الأنشطة في الشركة الواحدة.

وبهدف معالجة كافة الثغرات في القانون الحالي للاستثمار عملت الدولة على وضع قانون جديد ينظم أعمال الاستثمار الأجنبي من المؤمل أن يصدر قريباً بعد إقرار من المجلس الاتحادي للدولة. ويتيح القانون الجديد ما يلي:

- إنشاء ملعب ربح مثمر ومستدام للمواطنين الإماراتيين والمالكين الأجانب على حد سواء، وتحديد ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة ٩٤ %.
- قصر مدة تصاريح العمل الممنوحة للاختصاصيين على ثلاث سنوات .

- يُفضل ويتعين على الحكومة التخلي عن نسبة الـ (٥١%) المفروضة على الملكية وذلك في مشروعات الاستثمار الأجنبي ذات الصلة.
- فرض معدل ثابت لضريبة الشركات يتراوح بين ٥-٨ %على المستوى الوطني وإلغاء نظام الاستثمار المحلي والأجنبي بالدولة .
- تشجيع الشفافية في قانون العمل ومنح تأشيرات أطول أو دائمة للاختصاصيين المؤهلين والمستثمرين الأجانب في القطاعات الموصي بها أعلاه بناءً على تدفق رؤوس الأموال أو نوع المشروع أو المؤهلات.
- التركيز على تطوير التخصص في مهارات محددة لدى مواطني الإمارات .
- إصدار تصاريح عمل أطول للعمالة الماهرة وغيرها من الفئات المطلوبة .
- فرض قيود على منح تصاريح عمل للعمالة غير الماهرة .
- وضع استراتيجية تسويق قصيرة الأجل تستهدف تعزيز الإمارات كمقصد للاستثمار.
- إعطاء أولوية الاشتراك للعناصر المحلية في نشاط الشركات لتعزيز الروابط الداخلية (نوزاد عبد الرحمن الهيتي، ٢٠١٦، ص٣).

٢) الإطار المؤسسي :

يشمل الإطار المؤسسي المنظم للأنشطة والإجراءات التي تخص عملية الاستثمار في دولة الإمارات جملة من الأطر المؤسسية التي تقدم خدمات للمستثمرين وللشركات التي تستهدف الاستثمار داخل دولة الإمارات ومن أهمها ما يلي:

أ) المناطق الحرة:

تُعد دولة الإمارات اليوم من أكثر دول الشرق الأوسط احتضانا لمناطق حرة ، حيث توجد فيها (٣٨) منطقة تتوزع على إمارات الدولة السبع كافة، وتستحوذ دبي على أكثر من (٧٠%) من هذه المناطق ، وتوجد الآن سبع مناطق قيد الإنجاز منها خمس مناطق في إمارة دبي(http://ae.fbsemirates.com).

وتم عام ١٩٨٥، تدشين أول منطقة بدولة الإمارات هي منطقة جبل علي الحرة، التي توفر مناخاً حراً للتجارة، مقدمة إعفاءات جمركية على الصادرات والواردات تشجيعاً منها للشركات لتأسيس أعمال لها، وتحفيز التجارة في الإمارة. وتوفر المناطق الحرة بالإمارات للمستثمرين باقة من التسهيلات المهمة التي يسعى إليها أغلبهم وهي: ملكية مطلقة للشركات الأجنبية، إعفاءات ضريبية على الصادرات والواردات، عدم وجود قيود على العمل، حرية الحركة لرأس المال. كما وتتوفر في المناطق الحرة التسهيلات الأخرى المتمثلة بالآتي:

- إجراءات معاملات الحصول على التراخيص خلال ٢٤ ساعة.
- توفير أفضل الشروط والظروف المثالية للأعمال والمشاريع التجارية.

- مرافق بنية تحتية مميزة.
- تسهيل إجراءات الكفالة والتأشيرات لجميع العاملين والموظفين.
- إنجاز المعاملات بأسرع وقت من خلال النافذة الواحدة.
- يسمح للمنتجات التي تنتج بالمناطق الحرة بالتداول في السوق المحلي عبر وكيل(http://www.businessnewsme.com/cover-story-details/1022).

وتتوافق المناطق الحرة بالإمارات مع المواصفات العالمية وأصبحت وجهة استثمارية مرغوبة بفضل قدرتها على تلبية كافة المتطلبات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، من خلال إتاحة الملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠ %، وجعلها معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية.

تسهم المناطق الحرة في الإمارات بشكل فعال في جذب الاستثمارات من كافة أنحاء العالم، خاصة أن التكامل بين المناطق الحرة في الدولة جعلها قادرة على الاستقطاب كلّ في مجال تخصصها، فهناك المنطقة الحرة الطبية والمنطقة الحرة العلمية، ودور النشر والتعدين والمعادن الثمينة والذهب، ولا يوجد شك في وجود نظرة شاملة تكاملية غير تنافسية، فكل منطقة تختص باتجاه معين ولا توجد منافسة حقيقية بينها نتيجة للتخصص الذي تسعى إلى توفيره كل منها على حدا.

أُنشئت المنطقة الحرة في جبل علي، والمنطقة الحرة في مطار دبي، ومدينة دبي الطبية، وواحة دبي للسيليكون، والعديد من المناطق الحرة الأخرى للقيام بغرض مُحدَّد، وهو تسهيل الاستثمار، كما تُعدّ إجراءات الاستثمار في المناطق الحرة بسيطة نسبيًا. تَضُمّ المناطق الحرة صناعات مُحدَّدة، بحيث تجمع بين الشركات المتقاربة في التوجهات؛ ما يسمح بالاستفادة من البنية التحتية التي تحتاج إليها لإدارة أي شركة بسهولة.

وغني عن البيان، فإن المناطق الحرة صُمِّمت بوصفها خطوة تُكمل وتسهم في تحقيق النمو والتطور في دبي، إلا أن وضعها القانوني يتّسم بمزايا فريدة نوعًا ما، حيث يتمّ التعامل مع الشركات العاملة هناك باعتبارها شركات أجنبية، أو على أنها تعمل خارج الإمارات العربية المتحدة لأغراض قانونية ممّا يعني أنّ خيار القيام بالأعمال في المناطق الحرة يقدِّم أكبر فائدة ممكنة للشركات التي تعتزم الاعتماد على دبي بوصفها مركزًا إقليميًا للتصنيع أو التوزيع، حيث أن معظم هذه الأعمال التجارية أو كلها سيكون خارج الإمارات العربية المتحدة(http://www.visitdubai.com/ar/business-and-investment/business-incentives/dubai-free-zones).

ب) إدارة الترويج التجاري والاستثمار

تولى ادارة الترويج التجاري والاستثمار التابعة لوزارة الاقتصاد بعض الاختصاصات ذات الصلة بعملية الجذب الاستثماري تتمثل بالآتي:

- تنظيم ندوات ومؤتمرات ولقاءات تجارية ترويجية خارج الدولة وتوظيف وسائل الاعلام المتاحة للتعريف بإمكانيات الدولة الاقتصادية كبلد جاذب للاستثمارات ومصدر للسلع والخدمات التنافسية.
- توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة وتنسيق جهود السلطة المختصة الاتحادية والمحلية في هذا المجال وذلك عبر رصد ومتابعة وتقييم اداء الاستثمارات الاجنبية بالدولة والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض المشاريع الاستثمارية.
- العمل على توحيد وتبسيط اجراءات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية مع السلطات المختصة المحلية.
- توفير الدعم الكامل للمستثمرين وتلقي ودراسة طلبات المستثمرين الاجانب المستندة على الموافقة الاولية للجهة المحلية المختصة وتسوية النزاعات صلحا التي قد تنشأ ما بين المستثمر والسلطة المختصة فيما يخص تسجيل وترخيص وعمل المشروع الاستثماري.
- اعداد التقارير ونشر البيانات والمعلومات الاستثمارية حول البيئة الاستثمارية ونشاطاتها في الدولة بشكل دوري وتحديد الايجابيات (www.economy.gov.ae/arabic/Investment).

ثانياً- تقييم البيئة الاستثمارية بدولة الإمارات من واقع المؤشرات الدولية:

تُعد المؤشرات الدولية التي تصدر عن المنظمات والهيئات العالمية التي تُعنى بمختلف القضايا الاقتصادية والسياسية والمؤسسية من أهم المعايير التي تعتمد اليوم لتقييم مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبت العديد من الدراسات والوقائع أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين حجم ما تستقطب من استثمارات أجنبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة، وأن المستثمرين ومتخذي القرار يسترشدون بمدلولاتها التأشيرية، وفيما يلي توضيحاً لأهم هذه المؤشرات:

١) المؤشر المركب للمخاطر القُطرية:

تُعرف المخاطر القطرية بأنها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تحدث في المستقبل في دولة ما ، وتؤثر في بيئة الاستثمار والأعمال فيها، من ثم تنعكس سلباً على المؤشرات المالية للأعمال والمشاريع، لاسيما معدلات الأرباح وقيم الأصول، وتؤثر على رغبة وقدرة الشركات العاملة بتلك الدولة على سداد التزاماتها الخارجية في مواعيد استحقاقها.

ولقياس المخاطر القُطرية يجب تتبع ورصد وتحليل وتوقع العديد من المتغيرات في مجالات عدة، من بينها المخاطر السياسية وتشمل التوترات الداخلية والخارجية، ومخاطر سوء إدارة الاقتصاد الكلي التي تنجم عن قرارات اقتصادية غير مدروسة، لاسيما تلك التي تتعلق بالسياستين النقدية والمالية. ويصدر هذا المؤشر شهرياً عن مجموعة (*PRS*) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القُطرية (*ICRG*)، منذ عام ١٩٨٠ لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار.

وشهد المؤشر المركب للمخاطر القُطرية تحسناً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) ، فبعد أن كانت تندرج ضمن الدول التي تتمتع بدرجة مخاطر منخفضة عام ٢٠٠٠ أصبحت منذ عام ٢٠٠٥ ضمن الدول التي تتمتع بدرجة مخاطر منخفضة جداً .

جدول(١) دولة الإمارات العربية المتحدة في المؤشر المركب للمخاطر القُطرية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

السنة	المخاطرة
٢٠٠٠	درجة مخاطرة منخفضة
٢٠٠٥	درجة مخاطرة منخفضة جداً
٢٠١٠	درجة مخاطرة منخفضة جداً
٢٠١١	درجة مخاطرة منخفضة جداً
٢٠١٢	درجة مخاطرة منخفضة جداً
٢٠١٣	درجة مخاطرة منخفضة جداً
٢٠١٤	درجة مخاطرة منخفضة جداً
٢٠١٥	درجة مخاطرة منخفضة جداً
٢٠١٦	درجة مخاطرة منخفضة جداً

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، سنوات مختلفة.

ويرجع التصنيف المتقدم الذي حصلت عليه دولة الإمارات في المؤشر المركب للمخاطر القطرية إلى حالة الاستقرار السياسي العالمي التي تتمتع بها، حيث تُعد من أكثر دول العالم استقراراً ، علاوة على الاستقرار الاقتصادي والمالي الناجم عن تبني قرارات اقتصادية مدروسة ، لا سيما تلك التي ترتبط بالسياسات المالية والنقدية، إضافة إلى سلامة النظام المالي وكفاءته.

ويعكس التصنيف المرتفع لدولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر المخاطر القُطرية حقيقة المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية بأشكالها كافة، ومتانة الاقتصاد الإماراتي وقوته في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية، وهو ما أشارت إليه تقارير المنظمات الدولية المعنية بالشأن الاقتصادي والمالي ، إذ من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الإماراتي نمواً موجباً قدره (٢.٥%) عام ٢٠١٧و (٣.١%) خلال العام ٢٠١٨ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٦، ص6).

ومن المتوقع أن يستمر التصنيف الحالي لمؤشر المخاطر القُطرية " درجة مخاطر منخفضة جداً" على حاله خلال السنوات القادمة لاسيما مع استمرار كفاءة إدارة الاقتصاد الكلي، والوضع السياسي المستقر لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٢) مؤشر الحرية الاقتصادية:

يُعد مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدر سنوياً عن مؤسسة *Heritage Foundation & wall Street Journal*، أحد أكثر المؤشرات شيوعاً لقياس الحرية الاقتصادية وتتجسد أهميته من خلال توضيحه لعلاقات الارتباط بين الحرية لاقتصادية والقيم الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية، ويتألف المؤشر من (٥٠) متغيراً اقتصادياً جمعت في (١٠) مؤشرات فرعية من الحرية تتمثل بالآتي: حرية التجارة، الحرية الضريبية، الإنفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الاستثمار الحرية المالية، حقوق الملكية ، محاربة الفساد، وحرية العمل.

وبهدف تحسين الفهم التحليلي والعرض، فقد جرى وضع المؤشرات العشرة للحرية الاقتصادية في أربع فئات عريضة تمثل دعائم الحرية الاقتصادية، وهي:

- سيادة القانون(حقوق الملكية، والتحرر من الفساد).
- الحاكمية المحدودة (الحرية الضريبية، والإنفاق الحكومي).
- الكفاءة التنظيمية(حرية الأعمال، حرية العمل، والحرية النقدية).
- انفتاح الأسواق (الحرية التجارية، حرية الاستثمار، والحرية المالية).

وتصنف الدول وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية إلى ما يأتي:

- حرة *Free* (٨٠-١٠٠) درجة
- حرة في الغالب *Mostly Free* (٧٠-٧٩.٩) درجة.
- حرة معتدلة *Moderately Free* (٦٠-٦٩.٩) درجة.
- غير حرة في الغالب *Mostly Unfree* (٥٠-٥٩.٩) درجة.
- مكبوتة *Repressed* (٤٠-٤٩.٩) درجة.

ويلاحظ من تحليل بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة "هيرتيدج فاونديشن خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦) إلى انتقال الإمارات من المرتبة (٦٥) عام ٢٠٠٦ على الصعيد العالمي إلى المرتبة (٢٥) عام ٢٠١٦ أي حققت تقدماً بـ (٤٠) مرتبةً على الصعيد العالمي والشكل أدناه يبين ذلك.

شكل (١) ترتيب دولة الإمارات في مؤشر الحرية الاقتصادية (٢٠٠٦-٢٠١٦)

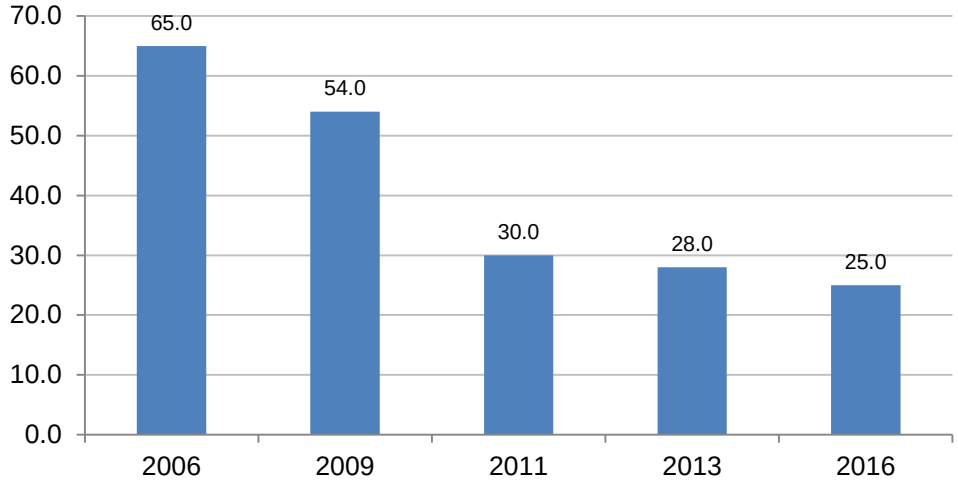

http://www.heritage.org/index/pdf/2016/book/index_2016.pdf

وجدير بالذكر، فإن الإمارات قد تخطت خطية دول متقدمة مثل السويد(٢٦)، وكوريا الجنوبية (٢٧) والنمسا (٢٨)، والنرويج (٣٠) وتبوأت المرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد البحرين. ،هي بذلك فقد انتقلت من تصنيف الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة إلى مجموعة الدول التي تصنف بأنها حرة بصفة عامة(http://www.heritage.org/index/pdf/2016/book/index_2016.pdf)، ويرجع ذلك إلى أن الإمارات تتمتع بمعدلات تنافسية عالية في العديد من جوانب الحرية الاقتصادية، وأن القيود التجارية تكاد تكون معدومة فيها، علاوة على أن التشريعات والقوانين الحكومية تدعم سياسة السوق المفتوحة.

ويلاحظ حصول تقدم ملحوظ في قيمة جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦ باستثناء حرية الضريبة، وذلك نتيجة لتبني الدولة لضريبة القيمة المضافة والجدول التالي يبين حجم التقدم المحرز في المؤشرات الفرعية خلال العشر سنوات المنصرمة.

جدول (٢) درجات دولة الإمارات العربية المتحدة وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لعامي ٢٠٠٦و٢٠١٦

المؤشر	الرصيد	
	٢٠٠٦	٢٠١٦
حرية ممارسة الأعمال	٦٠.٠	٧٩.٦
حرية التجارة	٧٤.٦	٨٢.٨
الحرية الضريبية	٩٩.٩	٩٥.٠
الإنفاق الحكومي	٧١.٧	٧٦.١
الحرية النقدية	٧٥.٧	٨١.٣
حرية الاستثمار	٣٠.٠	٤٥.٠
الحرية المالية	٥٠.٠	٦٠.٦

حقوق الملكية	٥٠.٠	٥٥.٠
مكافحة الفساد	٥٢.٠	٧٠.٠
حرية العمل	٦٠.٧	٨٠.٧

http://www.heritage.org/index/country/unitedarabemirates#rule-of-law

ويرجع التقدم الواضح في ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر الحرية الاقتصادية، على الصعيدين الإقليمي والدولي خلال العشرية الجديدة والنصف الأول من العشرية الثانية إلى الاصلاحات الحكومية التي واكبها إطار قانوني يعمل بشكل كفء ومستوى فساد أقل بكثير من المتوسط العالمي، وإلى المرونة العالية في إقامة المشروعات التجارية وسياسة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي.

٣) مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية:

تقوم إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإصدار تقرير دوري يلقي الضوء على تنمية وتطوير الحكومة الإلكترونية في الدول الـ ١٩٣ الأعضاء، ويُعد التقرير مرجعاً عالمياً في مجال الحكومة الإلكترونية، وتزداد أهميته كونه يصدر من الأمم المتحدة مباشرة، واستمر في الصدور منذ إطلاقه لأول مرة عام ٢٠٠٣، وأصبح يُجرى هذا القياس مرة كل سنتين اعتباراً من عام ٢٠٠٨.

ويُعد المؤشر العام لتطور الحكومة الإلكترونية مؤشراً مركباً، يقوم على المتوسط الحسابي لثلاثة مؤشرات فرعية، هي مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية، والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ورأس المال البشري.

ويلاحظ بأن دولة الإمارات قد حققت تقدماً فيما يتعلق بمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية خلال السنوات التسع المنصرمة وارتفع ترتيبها من المرتبة (٣٢) عالمياً عام ٢٠٠٨ إلى المرتبة (٢٩) والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (٢) ترتيب دولة الإمارات في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية ٢٠٠٨-٢٠١٦

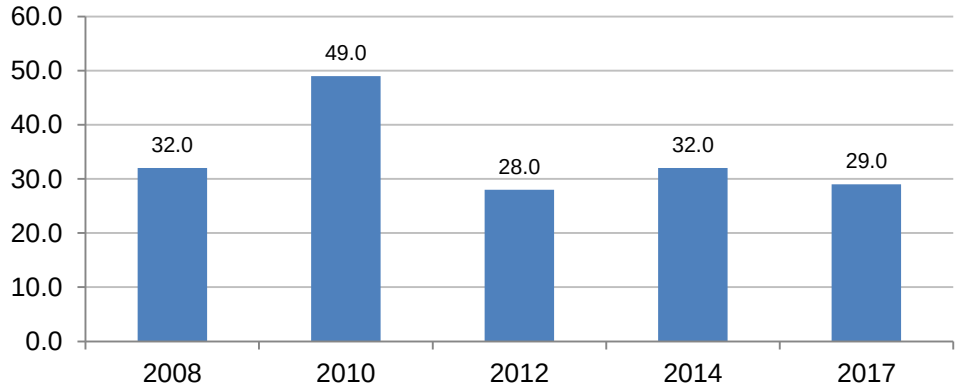

Source: United Nation-Economic & Social Affairs Department-Government Survey, Various Issues

وتُصنف دولة الإمارات اليوم ضمن الدول المتقدمة جداً في العالم في مجال جاهزية الحكومة الإلكترونية وهو تصنيف تبوأه الدول التي تحصل على نسبة أعلى من ٧٥% من إجمالي مؤشرات

التقرير التي تتجاوز (٤٠٠) معيار، حيث حصلت على هذه النسبة (٢٩) دولة فقط من إجمالي ١٩٣ دولة يغطيها التقرير.

وبحسب تقرير عام ٢٠١٦ ، وكانت الإمارات الدولة العربية الوحيدة ضمن المراكز العشر الأولى في مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية لتحتل المركز الثامن عالمياً مع إستونيا، لتتقدم أربعة مراكز من حيث تحصيلها في هذا المؤشر مقارنة بالعام ٢٠١٤.وحققت الإمارات المركز الأول في مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية على المستوى العربي حيث أحرزت معدل بلغ (٠.٨٩١٣) وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ (٠.٤٦٢٣)(United Nation–Economic 2016,P,158).

مما يدل على اهتمام الحكومة الإماراتية بتقديم خدماتها بصورة إلكترونية ذكية. وتستهدف دولة الإمارات العربية المتحدة الوصول للمركز الأول عالمياً في مؤشر الأمم المتحدة للجاهزية الإلكترونية بحلول عام ٢٠٢١ ولذلك أطلقت حكومة الإمارات الذكية أجندتها التي تحدد خارطة الطريق للوصول للمركز الأول عالمياً بمؤشر الجاهزية الإلكترونية تماشياً مع رؤية الإمارات ٢٠٢١.

٤) مؤشر التنافسية العالمية:

يُعد مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدر سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي أحد أهم المؤشرات التي تقيس القدرة التنافسية للاقتصاد، ويعطي هذا المؤشر تصوراً عن سياسة الاقتصاد الكلي والمؤسسات وتحفيز الإنتاج والتي تقود بمجملها إلى استدامة النمو الاقتصادي، وتكمن أهمية هذا المؤشر في أنه يسلط الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصادات ، علاوة على كونه يمثل وسيلة بيد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الاصلاح التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية ، ورفع المستوى المعيشي لشعوب العالم .

ويتضح من خلال الدراسة التحليلية لتقارير التنافسية العالمية إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد حصلت على رقم قياسي (٥.٣) نقطة ، مما آهلها للانتقال من المركز (٣٢) عالمياً عام ٢٠٠٥ إلى المركز (١٦) عام ٢٠١٦ من بين (١٣٨) دولة شملها تقرير التنافسية للعام (٢٠١٦-٢٠١٧)(World Economic Forum,2016). وانعكس ذلك على مكانة الدولة وموقعها في الخارطة العالمية لتنتزع مواقع متقدمة – ضمن الدول الست عشر الأكثر تنافسية عالمياً، متجاوزة اقتصادات تربعت على عرش سباق التنافسية العالمية لعقود طويلة، كبلجيكا واستراليا وفرنسا وكوريا الجنوبية.

شكل (٣) ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤ

شر التنافسية العالمية

(٢٠٠٥-٢٠٠٦) و(٢٠١٦-٢٠١٧)

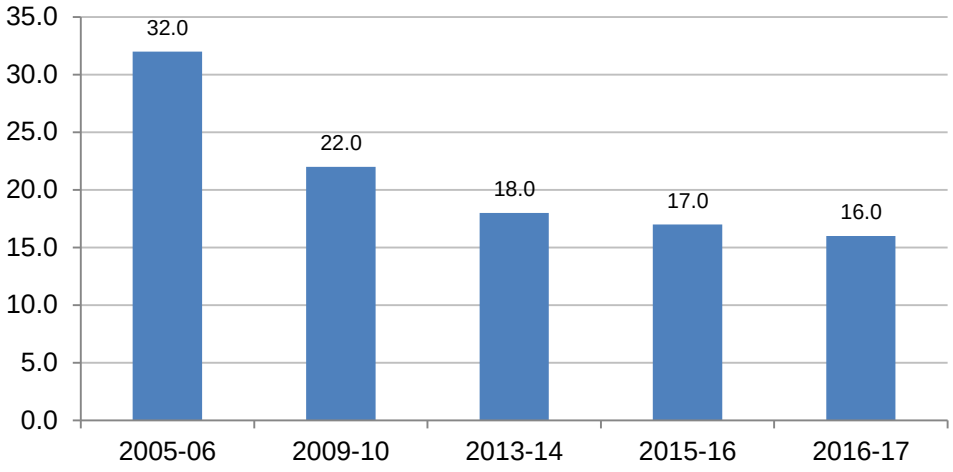

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, Various Years

٥) مؤشر أداء الأعمال

ينظر إلى مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر منذ عام ٢٠٠٤ عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية كأداة إرشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المرتبطة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ، ويتيح عقد مقارنات فيما بينها ، إضافة إلى أنه يستعرض تجارب الاصلاح الناجحة في الدول الأخرى حول العالم ، مما جعل اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة يتزايد بهدف متابعة وتصحيح أوضاعها.

ويتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشرة مؤشرات فرعية، هي: مؤشر تأسيس المشروع،مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر التجارة عبر الحدود، إغلاق المشروع، استخراج التراخيص، الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، إنفاذ العقود، الحصول على الكهرباء.

ويشير تقرير سهولة أداء الأعمال إلى أن دولة الإمارات قفزت من المركز (٦٩) عالمياً عام ٢٠٠٤ إلى المركز الـ٢٦ محققة زيادة بـ(٤٣) مرتبة متقدمة على كل دول منطقة الشرق الأوسط والتي يشملها التقرير .

شكل (٤) ترتيب دولة الإمارات في مؤشر أداء الأعمال (٢٠٠٤-٢٠١٧)

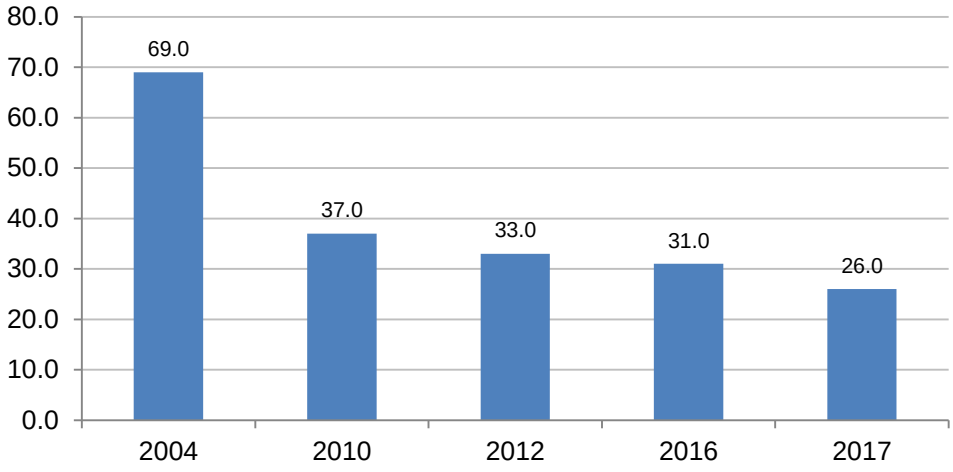

Source: The World Bank, International Finance Corporation, Doing Business, Various Issues

وأوضح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٧ بأن الإمارات احتلت مركزاً متقدماً ضمن أفضل ٢٠ دولة عالمياً في خمسة من محاور التقرير العشرة وهي كما يلي: المركز الأول عالمياً في محور سهولة دفع الضرائب، والرابع عالمياً في كل من محوري سهولة استخراج تراخيص البناء ومحور سهولة توصيل الكهرباء والمركز التاسع عالمياً في محور حماية المستثمرين الأقلية والمركز الـ١١ عالمياً في محور سهولة تسجيل الملكية.

وأشاد تقرير البنك الدولي بجهود المؤسسات الحكومية في الدولة والمبذولة في سبيل تحسين الإجراءات والقوانين المتعلقة بعملية تأسيس الشركات وتسهيل الإجراءات على المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. حيث وثق التقرير خمسة تحسينات قامت بها الدولة في كل من محاور بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء وتسجيل الممتلكات وحماية المستثمرين الأقلية.

ويبين الجدول (٣) وضع الإمارات العربية المتحدة في المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال البالغ عددها عشر مؤشرات ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧، ومنه يلاحظ تحسن أوضاع بيئة الأعمال لا سيما فيما يتعلق بمؤشر دفع الضرائب الذي انتقلت فيه الإمارات مرتبتين عالمياً ومؤشر بدء المشروع التجاري (١٠٢) مرتبة ومؤشر إنفاذ العقود(٨٧) مرتبة وحماية المستثمرين حققت تقدماً بـ (١٠٩) مرتبة ومؤشر تسوية حالات الإعسار(١٣٣) مرتبة واستخراج تراخيص البناء(٧٥) مرتبة ومؤشر الحصول على الائتمان حصل فيه تقدم بسيط ، حيث انتقلت الدولة (١٦) مرتبة والتجارة عبر الحدود (٥) مراتب كما تم اختصار عدد الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري من (١٢) إجراء تتطلب (٦٣) يوماً لإنجازها إلى(٤) إجراء يتم إنجازها بـ(٨.٥) يوم. كما انخفض عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج التراخيص من (٢١) إجراء تتطلب (١٢٥) يوماً إلى

(١١) إجراء تنجز في (٤٩) يوماً، كما انخفض عدد الإجراءات الخاصة بتسجيل الملكية من (٣) إجراءات تستغرق (٦) أيام إلى إجراءان في يوم ونصف فقط

(World Bank ,2017, P.247)

جدول (٣) المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة لعامي ٢٠٠٦و٢٠١٧

المؤشر الفرعي	الترتيب العالمي		المؤشر الفرعي	الترتيب العالمي	
	٢٠٠٦	٢٠١٧		٢٠٠٦	٢٠١٧
بدء النشاط التجاري	١٥٥	٥٣	حماية المستثمرين الأقلية	١١٨	٩
استخراج تراخيص البناء	٧٩	٤	دفع الضرائب	٣	١
الحصول على الكهرباء	...	٤	إنفاذ العقود	١١٢	٢٥
تسجيل الملكية	٨	١١	التجارة عبر الحدود	١٠	٥
الحصول على الائتمان	١١٧	١٠١	تسوية حالات الإعسار	١٣٧	١٠٤

Source: World Bank Group, Doing Business 2016, Equal opportunting for all, [14] Th Edition, Washington, 2017, P.247

وانطلاقاً مما تقدم ومن خلال تحليل واقع المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠١٧، لابد أن يركز واضعوا السياسات في دولة الإمارات المهتمون بإصلاح الإجراءات الحكومية المُنظمة لأنشطة الأعمال، كثيراً على الإجراءات المتعلقة بتسوية حالات الإعسار، وكذلك على إحداث إصلاحات في مجال الحصول على الائتمان المصرفي الذي يُعد من العناصر الأساسية لتأسيس المشروعات، وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية.

ومن المتوقع أن تحقق دولة الإمارات العربية المتحدة مراتب متقدمة في مؤشر سهولة أداء الأعمال في ظل تحسين البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال لاسيما في مجال التشريعات القانونية مع توقع صدور قانون الاستثمار الأجنبي المعروض على المجلس الاتحادي لاعتماده.

٦) مؤشر العولمة:

يصدر هذا المؤشر سنوياً عن المعهد السويسري المتخصص بالدورة الاقتصادية، ويتم احتساب المؤشر الكلي للعولمة عن طريق ثلاثة مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية. ويغطي مؤشر العولمة الاقتصادية حصة التجارة من إجمالي الناتج المحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الأوراق المالية والعوائق التي تواجه عمليات الاستيراد. ويتولى مؤشر العولمة الاجتماعية قياس حجم المكالمات مع العالم الخارجي والخدمات والدخل وحجم تدفق السياح ونسبة الأجانب من إجمالي السكان وبيانات عن تدفق المعلومات وعدد مستخدمي الإنترنت والمشتركين في خدمات الكيبل وعدد الصحف المحلية ومحطات الإذاعة وبيانات عن التقارب الحضاري. أما العولمة السياسية، فتعنى بقياس عدد السفارات في الدولة والعضوية في المنظمات الدولية والمشاركة في مهام مجلس الأمن بما في ذلك عمليات حفظ السلام.

ويشير مؤشر العولمة للسنوات العشر المنصرمة إلى أن دولة الإمارات قد حققت تقدماً بلغ (٩) مراكز ما بين عامي ٢٠٠٧و٢٠١٦، إذ احتلت الترتيب (٢١) عام ٢٠١٦ وبقيمة (٧٠.٣٩) نقطة من بين (١٩٣) دولة شملها تقرير عام ٢٠١٦ مقارنة بالترتيب (٣٠) عام ٢٠٠٧ (http://globalization.Kof.ethz.ch/static/pdf/rankings, Various Years).

شكل (٥) ترتيب الإمارات العربية المتحدة في مؤشر العولمة (٢٠٠٧-٢٠١٦)

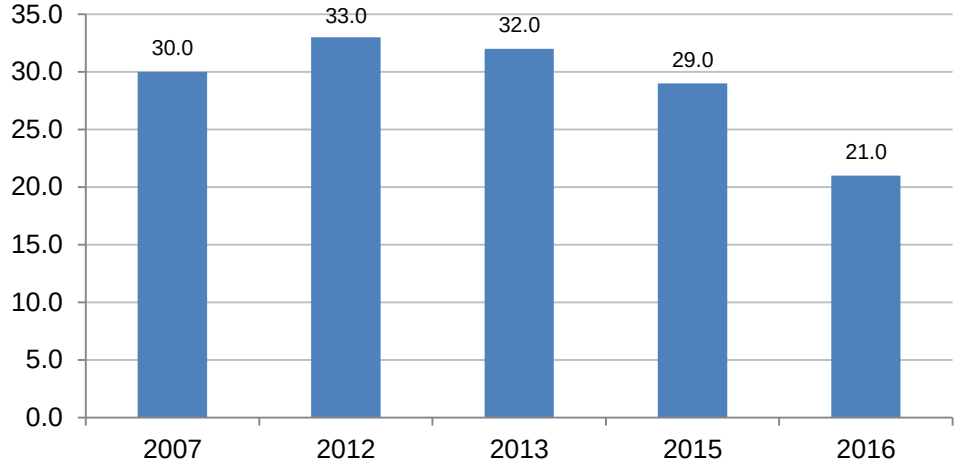

Source:http://globalization.Kof.ethz.ch/static/pdf/rankings,Various Years

ويعزى التقدم المحرز في ترتيب دولة الإمارات إلى ارتفاع حصتها في التجارة العالمية وتبنيها نظام تجاري منفتح على العالم، وتزايد حجم علاقاتها السياسية مع مختلف دول العالم، علاوة على انخراطها في العولمة الاجتماعية، حيث تنتشر فيها وبكثافة سلسلة من المطاعم العالمية ومتاجر الأثاث المعروفة،وارتفاع انتشار الإنترنت بين السكان وتزايد وسائل التواصل الاجتماعي.

٧) مؤشر تفشي الفساد

يصدر مؤشر الشفافية (مدركات الفساد) *Corruption Perceptions Index* سنوياً عن المنظمة العالمية للشفافية، وهو مؤشر تنازلي من ١٠٠ نقطة ليعطي صورة عن مدى الشفافية ومحاربة الفساد في دول العالم، ويتم بموجبه تصنيف دول العالم بدرجات تتراوح من (صفر –١٠٠)، بحيث يشير حصول دولة ما على ١٠٠ درجات إلى سلامة البلد وخلوها من الفساد، بينما يشير الحصول على درجة منخفضة إلى تفشي الفساد والمحسوبية بشكل كبير في البلد.

ويُعد مؤشر مدركات الفساد *(CPI)* إلا أنه الآن أفضل أداة لقياس نسب التلاعب بالأموال العامة في العالم،ولذلك اعتمدت الكثير من المؤسسات على هذا المؤشر لأنه مبني على المعرفة الشخصية للمختصين في مجالات القطاع العام والخاص ليكون منظاراً إلى عالم الفساد.

ويلاحظ حصول تقدم ملحوظ في ترتيب دولة الإمارات في مؤشر مدركات الفساد إذ حققت نقلة نوعية تمثلت في الارتقاء بترتيبها (١٣) مرتبة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، حيث انتقلت من المرتبة (٣٧) عالمياً عام ٢٠٠٣ إلى المرتبة (٢٤) في عام ٢٠١٦ (http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016).

شكل (٦) ترتيب دولة الإمارات في مؤشر مدركات الفساد (٢٠٠٣-٢٠١٦)

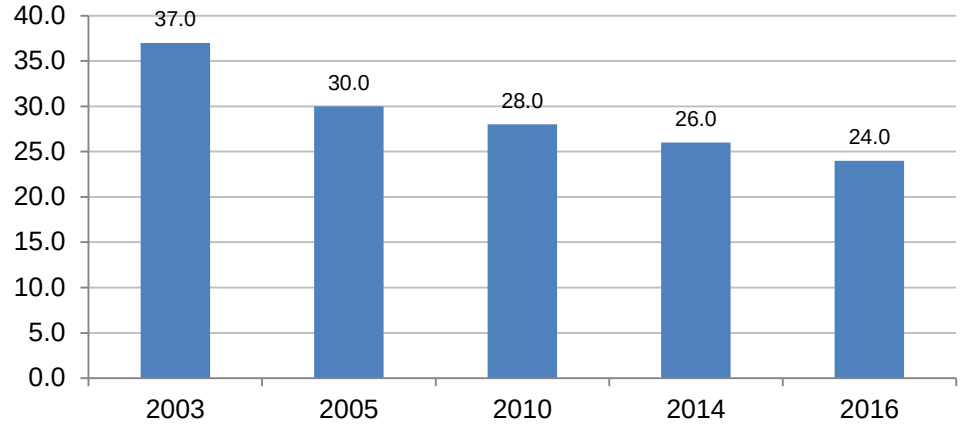

Source: Transparency International, Corruption Perceptions Index,Vairous years

ويعكس هذا التقدم الملحوظ الجهود المتميزة التي قامت بها دولة الإمارات للحد من الفساد ومحاربة الرشاوى وتعزيز قيم الشفافية من خلال إنشاء الأجهزة والمؤسسات التي تعنى بمحاربة الفساد، **كوحدة مكافحة الفساد في جهاز أبو ظبي للمحاسبة» تتضمن التحقيق في المخالفات المالية وقضايا الفساد، ودراسة نواحي القصور في التشريعات والأنظمة المالية والإدارية، ونظم الرقابة الداخلية** وكذلك التوقيع على الاتفاقية الإطارية المعنية بالشفافية. كما صادقت الدولة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي تم التوقيع عليها في ٢١ ديسمبر ٢٠١٠، التي تضمنت أحكامها أغلب المعايير ومتطلبات مكافحة الفساد على المستوى الدولي

. (http://www.me-newswire .net/ar/news)

ثالثاً- تقييم عملية الجذب الاستثماري في دولة الإمارات العربية

سوف نعتمد في قياس عملية جذب الاستثمارات الأجنبية لدولة الإمارات العربية المتحدة على المؤشر العام لضمان جاذبية الاستثمار وهو مؤشر اطلقته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عام ٢٠١٣ كمقياس يمكن اشتقاقه من سلسلة من المكونات المشاهدة التي تعكس الوضع النسبي لأداء الدول العربية في مجال استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية. ويسهم المؤشر في بناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تمكن من إنجاز البحوث وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي وتحديد أثر تلك التدفقات الأجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في البلد المضيف.

ويلاحظ ارتفاع ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار خلال السنوات الماضية، حيث قفزت من المرتبة (٣٨) عام ٢٠١٣ إلى المرتبة (٢٩) عالمياً عام ٢٠١٦ والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (٤) ترتيب وقيمة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار(٢٠١٣-٢٠١٦)

السنة	الإمارات العربية المتحدة		الدول العربية		المتوسط العالمي	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
٢٠١٣	٣٨	٣٧.٢	٦٨	٢٨.٠	٥٦	٣٣.٩

٢٠١٤	٣٣	٤٩.٩	٧١	٣٦.٧	٥٦	٤٢.٨
٢٠١٥	٢٩	٥٤.٣	٦٧	٤٠.٤	٥٥	٤٥.٨
٢٠١٦	٢٩	٥٥.٧	٦٨	٤٠.٢	٥٥	٤٥.٦

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، سنوات مختلفة.

أما فيما يتعلق بإداء دولة الإمارات العربية المتحدة بحسب المجموعات الرئيسة، فيلاحظ ارتفاع مستوى الأداء بالمجموعات الثلاث خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، ففيما يتعلق بمجموعة المتطلبات الأساسية ارتفع قيمة المؤشر (١٤) نقطة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، وتخطى المؤشر المتوسط العربي بأكثر من (١٥) نقطة والمتوسط العالمي بعشر نقاط. وكذلك ارتفع مؤشر مجموعة العوامل الكامنة ب(٩.٢) نقطة، متجاوزاً المتوسط العربي بـ(١٦.٦) نقطة والمتوسط العالمي بـ(١١.٩) نقطة. أما فيما يتعلق بمؤشر مجموعة العوامل الخارجي، فقد حققت الإمارات قفزة ملفتة للنظر، حيث ارتفع الأداء من (١٢.٩) نقطة عام ٢٠٠٣ إلى (٣٠.٨%) نقطة عام ٢٠١٦ متخطياً المتوسط العربي بـ(٧.٤) نقطة والمتوسط العالمي بـ(٢.١) والجدول(٥) يبين ذلك.

جدول (٥) الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (٢٠١٣-٢٠١٦)

السنة	مجموعة المتطلبات الأساسية			مجموعة العوامل الكامنة			مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية		
	الإمارات	المتوسط العربي	المتوسط العالمي	الإمارات	المتوسط العربي	المتوسط العالمي	الإمارات	المتوسط العربي	المتوسط العالمي
٢٠١٣	53.0	46.2	53.6	53.7	39.6	41.6	12.9	8.4	14.3
٢٠١٤	65.4	50.3	57.3	59.7	45.7	50.0	28.2	16.4	23.6
٢٠١٥	65.8	51.9	57.4	65.1	47.1	50.9	33.3	23.3	29.7
٢٠١٦	67.0	51.2	57.0	62.9	46.3	51.0	30.8	23.4	28.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، سنوات مختلفة.

ويلاحظ بأن دولة الإمارات كانت في مقدمة الدول العربية في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، إذ جاءت بالمرتبة الأولى، تليها بقية دول مجلس التعاون الخليجي تباعاً، قطر، فالمملكة العربية السعودية، ثم الكويت، تليها البحرين ، فسلطنة عمان، وجاءت اليمن وموريتانيا بالمرتبتين الأخيريتين عربياً (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٦، ص ٨)

رابعاً- انعكاسات تحسن بيئة الاستثمار في دولة الإمارات العربية

أن مما لاشك فيه بأن التحسن الذي حصل في مختلف الجوانب المتعلقة بالبيئة الاستثمارية بدولة الإمارات سواء ما يتعلق بالقوانين والتشريعات الناظمة له، أو الأطر المؤسسية الداعمة كان عظيم الأثر في تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة لدولة الإمارات والتي ارتفعت تدفقاتها من حوالي (٤.٢) مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى قرابة (١١) مليار دولار عام ٢٠١٥ أي حققت ارتفاعاً بنسبة (١٦٢%) (UNCTAD,World Investment,2016)، كما وارتفعت الأرصدة الواردة من هذه الاستثمارات إلى أكثر من (١١١) مليار دولار عام ٢٠١٥ والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (٦) تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة لدولة الإمارات (٢٠٠٣-٢٠١٥) مليون دولار

السنة	التدفقات الواردة	الأرصدة الواردة
٢٠٠٣	٤٢٥٦	٦٦٠٤
٢٠٠٤	١٠٠٠٤	١٦٦٠٨
٢٠٠٥	١٠٩٠٠	٢٧٥٠٨
٢٠٠٦	١٢٨٠٦	٤٠٣١٤
٢٠٠٧	١٤١٨٧	٤٨٨٧٥
٢٠٠٨	١٣٧٢٤	٥٣٩٣٨
٢٠٠٩	٤٠٠٣	٧٢٢٢٦
٢٠١٠	٥٥٠٠	٧٧٧٢٦
٢٠١١	٧٦٧٩	٨٥٤٠٦
٢٠١٢	٨٨٢٨	٩٥٠١٩
٢٠١٣	٩٤٩١	١٠٥٤٩٥
٢٠١٤	١٠٨٢٣	١١٥٥٦١
٢٠١٥	١٠٩٧٦	١١١١٣٩

UNCTAD,World Investment Report, Various Years

كما انعكس التحسن في بيئة الاستثمار في ارتفاع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من (١٥٠) مشروعاً عام ٢٠٠٣ إلى (٣١٦) مشروعاً عام ٢٠١٥ أي بنسبة زيادة قدرها (١١٠.٧%)، وبلغت عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥) حوالي (٤١٢٨) مشروعاً يتم تنفيذها من قبل (٣٤١٤) شركة أجنبية وعربية، وتشير التقديرات أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ حوالي (١٤٢.٢) مليار دولار، وتوظف أكثر من (٣٦٢) ألف موظف، والجدول التالي يوضح ذلك(The Financial Times,FDI Intelligence).

جدول (٧) مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٣-٢٠١٥

السنة	عدد المشروعات	التكلفة	عدد الوظائف	عدد الشركات
٢٠٠٣	١٥٠	٨,٧١٢.٥	١٩,٦٥٨	١٤٦
٢٠٠٤	١٥٨	٣,٩٣٨.٢	١٤,٦٦٩	١٤٩
٢٠٠٥	٢٢٩	٩,٦٠٠.٧	٢١,٠٧٤	٢١٣
٢٠٠٦	٣٠٧	١٦,٥١٩.٤	٣٩,٩٧٣	٢٨٥
٢٠٠٧	٣٠٨	١٠,٣٠٩.٤	٣٠,٥٢٦	٣٠٢
٢٠٠٨	٥٢٠	٢٢,٥٠٣.٧	٦٤,٣٢٩	٤٧٤
٢٠٠٩	٤١٣	١١,٢٥٥.٢	٣٦,٤٤٥	٣٨٧
٢٠١٠	٣٣٢	١٠,٨٨١.٤	٢٨,٠٢٤	٣١٢

٢٠١١	٣٩١	٩,٠٩٠.٠	٢١,٦٥٤	٣٦٣
٢٠١٢	٣٤٥	١٠,٢٢٥.٧	٢٦,١٣٧	٣٣٤
٢٠١٣	٣٤١	٧,٢٩٨.٠	١٨,٨٤٨	٣٣٥
٢٠١٤	٣١٨	١٢,٩٢٤.٣	١٧,٢٩٦	٣٠٢
٢٠١٥	٣١٦	٨,٩٤١.٣	٢٣,٣٩٨	٣٠٥
الإجمالي	٤١٢٨	١٤٢,٢٠١	٣٦٢,٣٠١	٣,٤١٤

Source: The Financial Times,FDI Intelligence

وجاءت الهند في مقدمة الدول المستثمرة بدولة الإمارات وفق التكلفة الاستثمارية للمشروعات، حيث تخطت استثماراتها (٢٥) مليار دولار أي بنسبة (١٧.٦%) من إجمالي الاستثمارات الواردة لدولة الإمارات خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، تليها الولايات المتحدة بـ(٢١.١) مليار دولار وبنسبة (١٤.٨%) ثم المملكة المتحدة (١١.٧) مليار دولار وبنسبة (٨.٢%) فألمانيا (٧.٧) مليار دولار وبنسبة (٥.٤%) ثم اليابان (٧.٤) مليار دولار وبنسبة (٥.٢%) . ولغت حصة الدول الخمس (٥١.٢%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة يناير ٢٠٠٣ حتى مايو ٢٠١٥، وبتكلفة إجمالية قاربت (٧٣) مليار دولار.

جدول (٨) أهم الدول المستثمرة في الإمارات من يناير ٢٠٠٣ ولغاية مايو ٢٠١٥

الدولة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة" مليون $"
الهند	٢٧٣	٣٣٩	٣٨٢٥٧	٢٥٠٦٥
الولايات المتحدة	٧٢٤	٨٨٠	٥٣٠٠٧	٢١١٢١
المملكة المتحدة	٥٥١	٦٤٤	٣١٩٩٨	١١٧٢٠
ألمانيا	١٩٣	٢٤٣	٢٣١٧٢	٧٦٩١
اليابان	٩٥	١٠٦	٨٢٢٢	٧٣٧٣
الكويت	٤٤	٦٢	٢١١٣٨	٧٠٣٩
كوريا الجنوبية	٣٠	٤١	١٤١٣٧	٦٤٨٠
فرنسا	١٦٦	٢١٥	١٧٠٨٩	٦٠٥١
استراليا	٦٢	٦٨	١٠٢٦١	٤٦٠٢
سنغافورة	٣٨	٤٧	١٠٤٠٠	٤٥٤٥
السعودية	٥٥	٦١	١٤٤٩١	٤٤٧٥
سويسرا	٩٨	١٢٣	١٤٣٠٤	٣٤٧٥
هولندا	٦٤	٨١	٦٤٨٧	٣٠١٧
كندا	٥٦	٦٩	٧٤٥٠	٢٧٩٧
بلجيكا	٢٧	٣٣	٣٠٩٧	٢٥٢١
إيطاليا	٨٤	١٠٠	٩٧٠٣	٢٤٢٥
إسبانيا	٨٠	٨٥	٥٤٥٥	٢٠٦٨
الصين	٣٧	٤٧	٢٣٥٤	١٤٤٨

باكستان	١٤	١٨	٦٤٢٠	١٣٥٤
البحرين	١٩	٢٣	٤٧٤٣	١١٧٩
لبنان	٢٠	٢٥	٣٢٩٧	١١٦٩
هونك كونك	٣١	٣٩	٢٩٠٦	١٠٧٨
قطر	١٩	٢٤	٤٣٣٠	٩٨٣
الأردن	١٢	١٣	٣٥٦٢	٩٦٥
تايلند	١٣	١٤	٢٠٧٨	٩٦٤
مصر	١٦	٢٢	٢٠٠٧	٩٣٧
روسيا	٢٨	٣٢	٣١٠٠	٨٨٣
تركيا	١٨	٢٢	١٧٩١	٨١٠
ماليزيا	٢٦	٢٨	٣٨٥٨	٧٨٢
أخرى	٣٢٦	٢٧٦	٢٣٠٤٠	٧٤٣١
الإجمالي	٣٢١٩	٣٨٨٠	٣٥٢٢٠٩	١٤٢٢٦٢

Source: The Financial Times,FDI Intelligence

وتركزت الاستثمارات الأجنبية والعربية الواردة لدولة الإمارات خلال الفترة من يناير ٢٠٠٣ ولغاية مايو ٢٠١٥ في القطاع العقاري بمقدار (٣٢.٣) مليار أي بنسبة (٢٣%)، ثم قطاع الفنادق والسياحة بمقدار (٢١.٦) مليار دولار وبنسبة (١٥%) ، فالفحم والنفط والغاز بمقدار (١٨.١) مليار دولار وبنسبة (١٣%)، ثم الخدمات المالية بمقدار (٨.٩) مليار دولار وبنسبة (٦%).

جدول (٩)الاستثمارات الواردة إلى الإمارات وفق التوزيع القطاعي ما بين يناير ٢٠٠٣ ومايو ٢٠١٥

القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة/ مليون$
العقارات	١٢٠	١٥٠	٨٦١٧٨	٣٢٢٨٤
الفنادق والسياحة	١١٤	١٧٦	٢٨٧٥١	٢١٥٩١
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	٦٥	٧١	٦٣٨٠	١٨٠٥٥
الخدمات المالية	٣٨٢	٤٩٨	١٢٣٠٩	٨٩٢٥
خدمات الأعمال	٥٩٨	٦٧٧	١٩٣٨٢	٦٣٧٨
المواد الكيمياوية	٦٥	٧٨	٩٩٠٩	٦٣٧١
الاتصالات	١٨٢	٢١٠	١١٧٩٠	٥٣٠٩
الترفيه	٢٧	٣٤	١٢٠٦٢	٤٥٧٠
المعادن	٩٦	١٠٥	١٨٩٥٨	٣٩٦٧
منتجات استهلاكية	١٤٤	١٨٤	٣٣٨١٤	٣٩٢٥
أخرى	١٤٢٦	١٦٩٧	١١٢٦٧٦	٣٠٨٨٧
الإجمالي	٣٢١٩	٣٨٨٠	٣٥٢٢٠٩	١٤٢٢٦٢

Source: The Financial Times,FDI Intelligence

وتصدرت شركة سوبها قائمة أهم (١٠) شركات مستثمرة في دولة الإمارات ، حيث تنفذ مشروعين استثماريين بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي (٤.٤) مليارات دولار، تليها صن لاند كروب التي لها ٤ مشاريع بتكلفة تقدر بنحو (٣.٢) مليارات دولار

جدول (١٠) استثمارات أكبر عشر شركات وفق فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمرة في الإمارات من يناير ٢٠٠٣ إلى مايو ٢٠١٤

الشركة	المصدر	عدد المشاريع	فرص العمل	إجمالي الاستثمار
Sobha(Sobha Developers)	الهند	٤	٤٩٤٢	٤٩٢٩
Sunland Group	استراليا	٤	٦٩١٢	٣٢١٣
Larsen & Toubor(L&T)	الهند	٤	٥٧٣	٢٦٦٨
Accor	فرنسا	١١	٢١٧٥	١٨٥٧
Marriott International	الولايات المتحدة	١١	٢٠٢٢	١٧٧٥
Sumitomo Group	اليابان	٤	١٧٦	١٥٠٦
Rezidor Hotel Group	الولايات المتحدة	٨	١٦٣٦	١٤٠٦
Capita Land	سنغافورة	٥	٤٣٤٥	١٣٩٦
Whitbread	المملكة المتحدة	٩	١٦٣٩	١٢٧٠
Intercontinental Group	المملكة المتحدة	٧	١٣٤٤	١٢٣٠

Source: The Financial Times,FDI Intelligence

رابعاً- الخاتمة:

أ) الاستنتاجات:

١- تحسن ملحوظ في بيئة الاعمال بدولة الإمارات من المرتبة (٦٩) عالمياً عام ٢٠٠٤ إلى المرتبة (٢٦) عام ٢٠١٧ وهذا قادة إلى اختصار عدد الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري من (١٢) إجراء تتطلب (٦٣) يوماً لإنجازها إلى (٤) إجراءات يتم إنجازها بـ(٨.٥) يوم ٢٠١٧. كما انخفض عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج التراخيص من (٢١) إجراء تتطلب (١٢٥) يوماً إلى (١١) إجراء تنجز في (٤٩) يوماً، كما انخفض عدد الإجراءات الخاصة بتسجيل الملكية من (٣) إجراءات تستغرق (٦) أيام إلى إجراءان يتم إنجازها في يوم ونصف فقط.

٢- تخطت قيمة المؤشر العام لجاذبية الاستثمار في دولة الإمارات البالغ (٥٣.٧) نقطة المتوسط العالمي(٤٥.٦) نقطة وكذلك متوسط الأداء في الدول العربية (٤٠.٢) نقطة لكنها أقل من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٤٥) نقطة وطبقاً لقيمة مؤشر الأداء الفعلي استطاعت الإمارات أن تكون ضمن الربع الأول عالمياً إذ جاءت بالمرتبة (٢٩).

٣- تصنف دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الاقتصادات التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار في استقطاب التدفقات الرأسمالية الأجنبية، غير أن اداءها أقل قياساً ببقية

الدول المنافسة في نفس التصنيف ومعظمها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لاسيما على مستوى عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

٤- ساهمت التحسينات المؤسسية والتشريعية والإجرائية في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للدولة، حيث ارتفعت بنسبة (١٦٢%) ما بين عامي ٢٠٠٣و٢٠١٥، ووصل الرصيد التراكمي للأرصدة الواردة من هذه الاستثمارات نحو (١١١) مليار دولار.

٥- ساهم التحسن في المؤشرات الخاصة ببيئة الاستثمار في ارتفاع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة بنسبة (١١٠%) ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٥، حيث زاد عددها من (١٥٠) مشروعاً عام ٢٠٠٣ إلى (٣١٦) مشروعاً عام ٢٠١٥.

٦- جاءت الهند بالمرتبة الأولى في قائمة الدول المستثمرة في الإمارات، حيث شكلت استثماراتها ما نسبته (١٧.٦%) من إجمالي الاستثمارات الواردة لدولة الإمارات خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥) ، تليها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ب(١٤.٨%) و (٨.٢%) على التوالي. وتصدرت شركة سوبها قائمة أهم (١٠) شركات مستثمرة في دولة الإمارات.

٧- تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة الإمارات خلال الفترة من يناير ٢٠٠٣ ولغاية مايو ٢٠١٥ في القطاع العقاري بنسبة (٢٣%) دولار، يليه قطاع الفنادق والسياحة بنسبة (١٥%) ، فالفحم والنفط والغاز وبنسبة (١٣%)، ثم الخدمات المالية بنسبة (٦%)، فخدمات الأعمال والمواد الكيمياوية والاتصالات بنسبة (٤%) لكل قطاع

التوصيات:

١- العمل على إصلاح الإجراءات المتعلقة بتسوية حالات الإعسار للشركات، وكذلك على إحداث إصلاحات في مجال الحصول على الائتمان المصرفي الذي يُعد من العناصر الأساسية لتأسيس المشروعات، وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية.

٢- تشكيل فريق عمل من الجهات المعنية بجذب الاستثمارات لتحديد نقاط القوة والضعف على صعيد جاذبية دولة الإمارات للاستثمار في ضوء المنافسة الدولية والإقليمية، والعمل على تحسين مركز الدولة في مؤشر ضمان الاستثمار والمؤشرات الدولية ذات الصلة من خلال تبني إجراءات متنوعة بقصد تعزيز الإيجابيات وإزالة المعوقات.

٣- الإسراع في إقرار قانون الاستثمار الجديد الذي سوف يلتزم بضمانات متعارف عليها للمستثمرين ضد المصادرة والالتزام بالتعاقدات والتعهدات وغيرها.

٤- توسيع المدن الصناعية والتكنولوجية والمناطق الحرة وتوفير الأراضي المرفقة اللازمة لإنشاء المشروعات وضمان توصيل الخدمات المتنوعة لها وربطها بوسائل الاتصال والنقل المتنوعة.

٥- بناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة، ورصد مستوى التدفقات والأرصدة وتطورها وتوزيعها

وفق الدول الوارد منها والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها وذلك طبقاً لمنهجية متكاملة تراعي المعايير العالمية.

٦- الاعتماد على أحدث وسائل الإنتاج واكثرها تطوراً وتعقيداً مع القدرة على الاستفادة من العوامل الخارجية الإيجابية المتاحة في البيئة التي يقام فيها الاستثمار.

٧- صياغة استراتيجيات وسياسات وبرامج استثمارية أكثر تحديداً وفعالية في تحقيق الوصول إلى الجهات المستهدفة بالترويج والاستقطاب لاسيما الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين الأجانب الذين لديهم قدره كاملة للتأثير بقوة في الاقتصاد الوطني بصورة فعالة.

٨- العمل على المراجعة الدورية لجاذبية إمارات الدولة للاستثمار في ضوء ما يشهده العالم من تغيرات وتحولات مختلفة، وفي ضوء ما تتخذه الدول المناسبة من إجراءات.

٩- العمل على إعداد دراسات لقياس تأثير الاستثمارات الأجنبية على مؤشرات القيم المضافة والتصدير والتشغيل والرواتب والأجور والإيرادات الضريبية وتكوين رأس المال الثابت

المصادر:

1-http://www.economy.gov.ae/LawsAndRegulations

٢- وزارة الاقتصاد، قانون الشركات التجارية رقم (٢) لعام ٢٠١٥.

٣- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، بيئة الأعمال ومتطلبات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة أفاق اقتصادية، العدد(١٣٠)، ٢٠١٦،ص٣.

4- *http://ae.fbsemirates.com*

5- *http://www.businessnewsme.com/cover-story-details/1022*

6- *http://www.visitdubai.com/ar/business-and-investment/business-incentives/dubai-free-zones*

7-www.economy.gov.ae/arabic/Investment-Gate/Investor-center/Pages/Dept-of-commercial-Promotion-and-investment-Competencies.aspx -

٨- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٦)، ص ٦.

9- *http://www.heritage.org/index/pdf/2016/book/index_2016.pdf*

10- United Nation-Economic & Social Affairs Department-Government Survey2016,NewYork,2016P,158

11- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report2016-2017,Washinton,2016.

12 Source: World Bank Group, Doing Business 2016, Equal opportunting for all, 14 Th Edition, Washington, 2017, P.247

13-http://globalization.Kof.ethz.ch/static/pdf/rankings, Various Years

14-http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016

15-http://www.me-newswire.net/ar/news

١٦- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ٢٠١٦،ص ٨

17-UNCTAD,World Investment Report2016,Geneva,2016.

18- Source: The Financial Times,FDI Intelligence

-